ساحات القمع الجديدة: قراءة في ديناميات العنف الرقمي وتأثيره على المشاركة السياسية للنساء في السودان

المؤلف\ة: مؤلف مجهول

التاريخ: 2025/07/12

الانتساب: نُشر كجزء من زمالة الديمقراطية في السودان لعام 2025

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين\ات) ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لـ AMEL.

عن زمالة AMEL: زمالة الديمقراطية في السودان هي برنامج عبر الإنترنت مخصص لتمكين الأصوات الناشئة للتأثير على المناقشات العالمية حول الديمقراطية والسلام والتنمية في السودان. من خلال سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتدريبات ومشاريع البحث القائمة على الأدلة، يكتسب الزملاء \الزميلات مهارات حاسمة في التحليل وصياغة السياسات والمناصرة.

قراءات إضافية: لمزيد من الأفكار والمنشورات من زملاء\زميلات AMEL، تفضل\ي بزيارة موقعنا على الإنترنت: https://democracyactionsd.org/publications/

معلومات الاتصال: إذا كانت لديك أي أسئلة أو ترغب\ين في الحصول على مزيد من المعلومات حول AMEL وعملنا، فيُرجى التواصل معنا:

- **البريد الالكتروني:** sudandemocracy@amelproject.org
- **فيسبوك** : https://www.facebook.com/democracyactionproject

مستخلص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة ظاهرة العنف الرقمي الممارس عبر الإنترنت، ولا سيما في منصات التواصل الاجتماعي، ضد الناشطات السياسيات في السودان. وتتمحور إشكالية الدراسة حول تأثير هذا العنف على حياة الناشطات الشخصية والاجتماعية، وسلامتهن النفسية، إضافة إلى انعكاساته على مشاركتهن الفاعلة في المجال العام. وتهدف الدراسة إلى فهم طبيعة العنف الرقمي ودوافعه وأشكاله، مع استكشاف الاستراتيجيات التي تعتمدها النساء الفاعلات للتعامل معه، واقتراح حلول وتوصيات تسهم في رفع الوعي بطرق الحماية والحد من مخاطره.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مقابلات معمّقة مع نساء فاعلات في المجالات السياسية والحقوقية والإنسانية. وقد كشفت النتائج أن الناشطات يوظفن المنصات الرقمية للتعبير عن آرائهن وتسليط الضوء على قضايا النساء، خصوصًا في سياق الحرب الراهنة، إلا أنهن في المقابل يتعرضن لأشكال متعددة من العنف الرقمي، تشمل التحرش، التنمر، التهديد بالقتل أو الاغتصاب، الشتائم، نشر محتوى جنسي غير مرغوب فيه، والتشهير. وتؤدي هذه الممارسات إلى تقييد أدوار النساء السياسية، إسكات أصواتهن، وإضعاف مشاركتهن في الحياة العامة. كما تبين أن العنف الرقمي يترك آثارًا نفسية خطيرة، أبرزها القلق، الاكتئاب، وتراجع الشعور بالأمان.

لمواجهة هذه الظاهرة، توصي الدراسة بجملة من الحلول، أبرزها: رفع وعي النساء بآليات الحماية الرقمية، وتعزيز التضامن بينهن لتقديم الدعم للمتعرضات للعنف، إضافة إلى اضطلاع منظمات المجتمع المدني بأدوار أكبر في توفير الحماية القانونية والدعم النفسي للمتضررات.

مقدمة:

في ظل الحرب المدمرة التي يشهدها السودان، تتصاعد ظاهرة العنف ضد النساء، حيث أشارت بعض التقارير إلى تعرض نساء للاغتصاب والقتل، ووصل الأمر لبيع بعضهن في الأسواق[1]. وامتد هذا العنف ليشمل ساحات التواصل الاجتماعي، واستُهدفت بصورة خاصة النساء الناشطات/ الفاعلات في المجال السياسي. إذ لطالما كانت المرأة السودانية، بما يشمل القيادات الحزبية، المدافعات عن حقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني، الصحفيات، والمدونات، في طليعة حركات التغيير الاجتماعي والسياسي، بدءًا من ثورة ديسمبر 2018 وصولًا إلى المقاومة المستمرة لوقف الحرب الحالية. ومع تزايد اعتماد هؤلاء الفاعلات على المنصات الرقمية للتنظيم، التعبئة، والتعبير عن آرائهن، أصبحن عرضة لأشكال جديدة من التهديدات والاعتداءات التي تتجاوز الحدود الجغرافية وتستهدف وجودهن ومشاركتهن في الفضاء العام.

تكتسب هذه الظاهرة أبعادًا أكثر خطورة وتفاقمًا في سياق الحرب، منذ اندلاعها في أبريل 2023، تحولت المنصات الرقمية إلى ساحات رئيسية لنشر المعلومات، وتنظيم الإغاثة الإنسانية، وتوثيق الانتهاكات، وأيضًا لشن حملات تضليل وكراهية ممنهجة. ويُعرف العنف الرقمي هنا بأنه أي فعل ضار يُرتكب باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ويشمل التهديدات المباشرة، التشهير، الابتزاز، التنمر الإلكتروني، نشر المعلومات المضللة، خطاب الكراهية، انتحال الشخصية، القرصنة، وانتهاك الخصوصية. وقد أصبحت الناشطات السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان أهدافًا رئيسية لهذه الحملات، حيث يُستخدَم العنف الرقمي بشكل منهجي ومنظم لإسكاتهن وتقويض جهودهن في تسليط الضوء على الأوضاع الإنسانية، فضح الانتهاكات، والدعوة إلى السلام والعدالة. إن السياق الحالي للحرب لا يضاعف فقط من حجم التهديدات الرقمية، بل يضيف طبقات من التعقيد والتحدي، حيث تتداخل حملات التشويه الرقمي مع التهديدات الأمنية الواقعية، مما يعرّض الناشطات لمخاطر مزدوجة ويزيد من عزلهن وتهميشهن. غالبًا ما تكون دوافع هذا الاستهداف متجذرة في الكراهية الجندرية والمواقف السياسية للناشطات، بهدف تقويض شرعيتهن ودورهن القيادي.

تستكشف هذه الورقة بشكل خاص كيف تطور أثر العنف الرقمي على حياة الناشطات السياسيات ونشاطهن المدني والسياسي في السودان، وتُحلل التغييرات الجوهرية التي أحدثها هذا القمع، مقارنةً بفترة ما قبل الحرب وأثناءها. وتهدف الورقة إلى معرفة أثر العنف الرقمي على المشاركة السياسية، السلامة الشخصية، الرفاه النفسي، والعلاقات الاجتماعية للناشطات، قبل وبعد اندلاع الصراع الأخير. كما تبحث الورقة في القوانين والسياسات الحالية في السودان، وتكشف عن أوجه القصور التي تجعل الناشطات عرضة لهذه الانتهاكات دون حماية كافية. من خلال دراسات الحالة والتحليل المتعمق، تسعى هذه الورقة إلى تقديم فهم شامل لأثر العنف الرقمي على الناشطات السياسيات في السودان، وتقديم توصيات عملية للتصدي لهذه الظاهرة بفعالية.

[1] مروة جمال وعلي القماطي، ممرضات بالإكراه وأخريات "يبعن" في الأسواق.. روايات حول نساء مختطفات في السودان، موقع بي بي سي عربي، 16 أغسطس/ آب 2023، متاح على https://www.bbc.com/arabic/articles/cnly04jw9vyo :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم أبعاد العنف الرقمي الموجه ضد الناشطات السياسيات في السودان. تم جمع البيانات من خلال سبعة مقابلات معمقة مع ناشطات سياسيات ونسويات وفاعلات في مجالات حقوق الإنسان والعمل الإنساني. جرى اختيار المشاركات بطريقة قصدية (Purposive Sampling) مع مراعاة تحقيق قدر من التنوع الجغرافي والتنوع في الخلفيات السياسية والاجتماعية، بما يتيح تمثيل تجارب متعددة. استغرقت المقابلات ما بين 45–60 دقيقة وأُجريت عبر وسائل اتصال آمنة تراعي ظروف الحرب. بعد تفريغ النصوص، خضعت البيانات لعملية ترميز موضوعي (Thematic Coding) مكّنت من استخراج المحاور الرئيسة، مثل أشكال العنف الرقمي، آثاره النفسية والاجتماعية والسياسية، واستراتيجيات المواجهة.

رغم أن الدراسة حرصت على تنويع المشاركات من حيث الخلفيات السياسية والتوزيع الجغرافي، إلا أن حجم العينة (سبعة مقابلات فقط) يظل محدودًا ولا يتيح تعميم النتائج على جميع الناشطات في السودان. كما أن الظروف الأمنية وتعطل الاتصالات في سياق الحرب أعاقت الوصول إلى بعض المناطق النائية ومجموعات أكثر تنوعًا، مثل الناشطات في الأقاليم البعيدة أو النساء الأقل ظهورًا في الفضاء الرقمي. إضافة إلى ذلك، قد تكون حساسية الموضوع وخوف بعض المشاركات من الإفصاح الكامل قد حدّت من عمق بعض الإفادات. ومع ذلك، توفر الدراسة رؤى أولية مهمة تسلط الضوء على ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء الناشطات في السودان، وتشكل أساسًا يمكن البناء عليه في أبحاث مستقبلية أوسع.

1. التعريف بالمشكلة:

تتمحور المشكلة البحثية لهذه الورقة حول التأثير المتفاقم والممنهج للعنف الرقمي على الناشطات السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان في السودان، خاصة في سياق النزاع المسلح المستمر منذ أبريل 2023. إذ يمثل هذا العنف، الذي يأخذ أشكالاً متعددة من التشهير والابتزاز إلى التهديدات المباشرة وحملات الكراهية، عائقًا رئيسيًا أمام مشاركة المرأة في الفضاء العام والسياسي، ويقوض جهودها في التغيير، توثيق الانتهاكات، وتقديم الإغاثة الإنسانية. وتتجلى خطورة المشكلة في ضعف الإطار القانوني والقصور المؤسسي في التصدي لها، بالإضافة إلى البيئة المجتمعية التي تساهم في وصم الضحايا وإفلات الجناة من العقاب. من ناحية أخرى يفاقم الوضع الراهن للحرب هذه التحديات، مما يعرض الناشطات لمخاطر مزدوجة ويزيد من عزلهن وتهميشهن، ويهدد بتقويض المكاسب التي حققتها المرأة السودانية في مسيرة التغيير.

2. نقد النهج الحالي في التعامل مع مشكلة العنف الرقمي:

يمثل العنف الرقمي ضد الناشطات السياسيات في السودان تحديًا مركبًا يتقاطع مع أبعاد قانونية ومؤسسية واجتماعية وثقافية. ورغم اعتماد السودان لقانون مكافحة جرائم المعلوماتية لسنة 2007 [2] مع إضافة بعض التعديلات في عام 2018،

[2] قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007، متاح على: https://sherloc.unodc.org/cld/uploads/res/document/sdn/loi-2007_html/Sudan_e-crime-arabic.pdf

إلا أن التجربة العملية أثبتت أن هذا الإطار التشريعي لا يزال عاجزًا عن توفير حماية كافية للنساء في الفضاء الرقمي، خاصة في ظل حرب أبريل 2023 والتي أدت إلى سيولة مؤسسات الدولة و انقسامات عميقة في المجتمع السوداني.

القانون القائم يعاني من ثغرات أساسية، إذ يفتقر إلى تعريفات واضحة للأشكال المختلفة للعنف الرقمي مثل التحرش عبر الإنترنت، حملات التشهير المنظمة، الابتزاز الجنسي الرقمي، أو استغلال تقنيات حديثة كالمحتوى المزيف العميق. هذا الغموض التشريعي يترك مساحة للتفسير الفضفاض وغالبًا ما يُستخدم لمعاقبة حرية التعبير بدلًا من حماية الضحايا.[3] كما أن النصوص لا تشير إلى الدوافع الجندرية أو السياسية كظروف مشددة للعقوبة، وهو قصور كبير بالنظر إلى أن النساء في السودان غالبًا ما يُستهدفن بسبب نشاطهن السياسي أو دفاعهن عن حقوق الإنسان. أما العقوبات المنصوص عليها فهي محدودة في شكل غرامات أو سجن قصير المدة، وهي غير كافية لردع المعتدين خاصة في ظل احتمالية تمتعهم بحماية سياسية أو قبلية. وإضافة إلى ذلك، يغيب عن القانون تجريم ممارسات حديثة مثل التهديدات الإلكترونية المنظمة أو استخدام الذكاء الاصطناعي للتشهير. وعلى المستوى الدولي، يتضح أن القانون السوداني لا ينسجم مع التزامات السودان في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث لا يتضمن تدابير محددة لحماية النساء من العنف الرقمي. إلى جانب ذلك، تفتقر المنظومة التشريعية إلى قانون متكامل لحماية البيانات الشخصية، ما يسهل عمليات تسريب المعلومات واستغلالها في استهداف الناشطات.

أما على الصعيد المؤسسي، فإن المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إنفاذ القانون مثل الشرطة والنيابة العامة ووزارة العدل والهيئة القومية للاتصالات تعاني من ضعف هيكلي ومعرفي في التعامل مع جرائم العنف الرقمي. فلا توجد وحدات متخصصة مزودة بالموارد البشرية المدربة فنيًا وقانونيًا للتعامل مع هذا النوع من القضايا، وغالبًا ما يتم التعامل مع الشكاوى بسطحية أو إهمال. هذا القصور المؤسسي يترافق مع بيروقراطية في الإجراءات تجعل من عملية التبليغ مرهقة، إضافة إلى غياب آليات رقمية آمنة وسرية لحماية بيانات المبلغات. ويضاف إلى ذلك التحيز الجندري داخل هذه المؤسسات، حيث يتم في أحيان كثيرة إلقاء اللوم على الضحايا بدلًا من محاسبة الجناة، مما يخلق بيئة من انعدام الثقة بين الناشطات وأجهزة الدولة. كما أن ضعف آليات المساءلة يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب، خاصة عندما يكون المعتدون مرتبطين بجهات نافذة أو جماعات مسلحة. وإجمالًا، يفتقر السودان إلى استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع العنف الرقمي كجزء من سياسات النوع الاجتماعي أو الأمن الرقمي، الأمر الذي يعكس غياب التنسيق بين مختلف المؤسسات ذات الصلة.

في ظل هذا الضعف المؤسسي، يلعب المجتمع المدني دورًا في محاولة سد الفجوات، وخاصة المنظمات النسوية التي تقدم دعمًا قانونيًا ونفسيًا للناشطات وتعمل على رفع الوعي بالسلامة الرقمية. إلا أن هذه الجهود تظل محدودة للغاية بسبب نقص التمويل، القيود المفروضة على عمل المنظمات، وانعدام الاستقرار السياسي. كما تواجه هذه المنظمات صعوبات في الوصول

[3] السودان.. تعديلات قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية أطلقت يد السلطات لخنق الرأي الآخر، 2020/12/8، متاح على: https://url-shortener.me/5KR5

إلى الضحايا في المناطق الريفية أو مناطق النزاع. وفي الوقت نفسه، تقف المنصات الرقمية العالمية كفيسبوك وتويتر وتيك توك عاجزة عن الاستجابة الفعالة للعنف الرقمي في السياق السوداني. فسياسات المحتوى الخاصة بها لا تراعي الخصوصية المحلية أو اللغة العامية السودانية، مما يجعل من الصعب رصد خطاب الكراهية أو حملات التشهير ضد الناشطات. كما أن آليات الإبلاغ عن المحتوى المسيء غير ميسّرة باللغة العربية وغالبًا ما يتم التعامل معها ببطء أو يتم تجاهلها. ويضاف إلى ذلك ضعف التعاون بين هذه المنصات والمنظمات المحلية مما يزيد من تعقيد المشكلة.

رغم هذه التحديات، شهد السودان بعض المبادرات الإصلاحية المحدودة. ففي عام 2019 أنشأت وزارة العدل لجنة لمراجعة القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم مقترحات للإصلاح القانوني. كما تعهدت الحكومة الانتقالية آنذاك بإدماج حقوق المرأة في الإصلاحات الدستورية، حيث نصت مسودة دستور 2019 على تعزيز حقوق النساء وإنشاء لجنة خاصة بالمساواة، مع تخصيص حصة 40٪ لمشاركتهن السياسية. ومع ذلك، ظل أثر هذه المبادرات محدودًا بسبب غياب الإرادة السياسية الكاملة والتحديات المرتبطة بالسياق الأمني والاجتماعي. كما توجد مؤسسات رسمية على المستويين الاتحادي والولائي، مثل لجنة المرأة والمساواة واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، لكنها تفتقر إلى الموارد والقدرة على تجاوز المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحد من فعاليتها.[4]

من الناحية المجتمعية والثقافية، تتأثر الظاهرة بشكل مباشر بالأعراف السائدة التي تكرس ثقافة لوم الضحية. ففي حال تعرض الناشطة لحملة تشهير أو ابتزاز، غالبًا ما تُحمّل هي المسؤولية عوضًا عن محاسبة الجاني، خاصة إذا ارتبطت القضية باتهامات أخلاقية. هذا السياق يولّد وصمة اجتماعية تجعل الكثير من النساء يترددن في الإبلاغ عن الجرائم أو طلب المساعدة خوفًا من العزلة أو الإضرار بسمعتهن. كما يسود نوع من التطبيع مع العنف الرقمي باعتباره وسيلة لحماية "القيم" أو ردع النساء عن تجاوز الأدوار التقليدية، وهو ما يعزز البيئة العدائية ضد الناشطات. إن ضعف الوعي العام بخطورة العنف الرقمي يسهم أيضًا في تفاقم المشكلة، إذ يشارك كثير من الأفراد في إعادة نشر المحتوى المسيء دون إدراك أنهم يرسخون العنف.

في المحصلة، يمكن القول إن النهج الحالي لمواجهة العنف الرقمي ضد الناشطات السياسيات في السودان هو نهج مجزأ وغير فعال، ويعاني من قصور تشريعي ومؤسسي وثقافي. فالإطار القانوني لا يوفر حماية كافية ولا يعترف بالعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، والمؤسسات الحكومية تفتقر إلى التخصصية والموارد، بينما يظل المجتمع المدني ضعيفًا أمام حجم التحدي، والمنصات الرقمية غير قادرة على التكيف مع السياق المحلي. أما الأعراف الثقافية فهي لا تكتفي بعدم توفير الحماية بل تزيد من تعقيد المشكلة عبر تكريس الوصمة والتطبيع مع العنف.

[4] د. نادية السقاف، الثورة الرقمية للمراة السودانية ورد الفعل العنيف، مايو 2023

3. تحليل أثر العنف الرقمي على الناشطات السياسيات في السودان:

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في السودان في يناير 2022 نحو 14 مليون شخص، أي ما يعادل 31٪ من إجمالي السكان. وبالنظر إلى التوزيع العمري للسكان، حيث يشكل من هم دون الثانية عشرة حوالي 4.3٪، ومن هم فوق الخامسة والستين نحو 8.3٪، فإن الشريحة الرئيسية القادرة على الاستخدام الفعّال للإنترنت لا تتجاوز 28 مليون نسمة. وتعتمد الغالبية العظمى من المستخدمين على الهواتف المحمولة كوسيلة أساسية للاتصال بالشبكة، إذ تمثل 78٪ من إجمالي الاستخدام. وبذلك يمكن القول إن نصف السكان تقريبًا ممن يُفترض أن تكون لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، يتمكنون بالفعل من استخدامه.[5]

لكن مع اندلاع الحرب في أبريل 2023، تدهورت خدمات الإنترنت بشكل حاد، إذ شهدت البلاد انقطاعات واسعة ومتكررة، وصلت أحيانًا إلى انقطاع شبه كامل للشبكة على المستوى الوطني.[6] وتعود هذه الاضطرابات إما لأضرار لحقت بالبنية التحتية أو تعطيل متعمد من الأطراف المتحاربة، ما أدى إلى حرمان ملايين السودانيين من الاتصال وأثر بشكل مباشر على قدرتهم في الحصول على المساعدة الإنسانية والتواصل مع العالم الخارجي.[7]

إلى جانب ذلك، تزايدت مظاهر العنف ضد النساء والفتيات بصورة غير مسبوقة منذ اندلاع الحرب. فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى تضاعف عدد النساء والفتيات المحتاجات إلى خدمات الحماية من العنف القائم على النوع ليصل إلى نحو 6.7 ملايين بحلول نهاية 2023. كما وثّقت منظمات دولية حوادث اغتصاب جماعي، واختطاف، واستغلال جنسي ارتكبتها أطراف مسلّحة، بما في ذلك قوات الدعم السريع وحلفاؤها. وازدادت خطورة الوضع مع انهيار البنية التحتية الصحية والأمنية، ما حدّ من قدرة الناجيات في الحصول على العلاج والدعم النفسي والقانوني اللازم، وجعل من العنف الجنسي سلاحًا متعمدًا لترويع النساء وإخضاع المجتمعات.[8]

---

[5] Datareportal. (2022). Digital 2022: Sudan. Retrieved from https://datareportal.com/reports/digital-2022-sudan

[6] Sudan: A year into the conflict, the fog of war persists, 15/4/2024, available at: https://www.article19.org/resources/sudan-a-year-into-the-conflict-the-fog-of-war-persists/

[7] السودان: حجب الإنترنت يهدد تقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الطوارئ، منظمة العفو الدولية، 2024/3/8، متاح علي: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/03/sudan-internet-shutdown-threatens-delivery-of-humanitarian-and-emergency-services/

للمزيد حول قطع الانترنت وتأثيره على المواطنين انظر:

عبدالمنعم مادبو، حرب السودان.. قطع الاتصالات والعزلة التامة وجه آخر من المعاناة، 2024/4/11، متاح علي: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA

[8] Emma fafge, Sudan's RSF and allies sexually abused victims from 8-75 years, UN mission says, October 29, 2024, available at: https://www.reuters.com/world/africa/sudans-rsf-allies-sexually-abused-victims-8-75-years-un-mission-says-2024-10-29/?utm_source=chatgpt.com

تشير البيانات الأولية إلى تصاعد العنف الرقمي ضد النساء في الفضاء الإلكتروني بعد الحرب. فقد لجأت أطراف مسلّحة وكيانات منظمة إلى استخدام المنصات الرقمية كساحة موازية للهجوم، عبر حملات تشويه وابتزاز وتهديدات بالقتل والاغتصاب، حيث أفادت جميع المبحوثات إلى تعرضهن لعنف رقمي وأشرن إلى هذا السلوك بأنه ممنهج وليس فردي؛ لأنه استُخدم لتقييد حرية النساء في التعبير وإخضاعهن للرقابة الذاتية، ويُرجع معظمهن هذا السلوك إلى الرغبة في إسكات أصوات النساء. وقد اتخذ العنف الرقمي أشكال عديدة، فعلى سبيل المثال تعرضت مريم –وهو اسم مستعار لفاعلة نسوية وسياسية– إلي تهديدات عديدة وتقول:

"بدأت الحملات ضدي من سنة 2018، وحاولوا يحرقوا محلي أكثر من مرة بحجة أنه بؤرة للدعارة حسب وصفهم، واستعنت بمحاميين لكن ما عملوا لي حاجة ، إلى أن اضطررت للخروج من السودان وتمت ملاحقتي أيضًا في الخارج وتعرضت لعنف بسبب التحريض، وواجهت حملات مفبركة ضدي على منصة فيسبوك واتهموني بأني ملحدة، وقد اتخذت التهديدات أشكال عديدة مثل القتل والاغتصاب وإرسال المحتوى الجنسي والتعليقات البذيئة".[9]

من الملاحظ أن أبرز أشكال العنف الرقمي التي واجهتها النساء السودانيات بعد اندلاع الحرب هو الاتهام بالتعاون مع قوات الدعم السريع. إذ جرى توظيف المنصات الرقمية كأداة لتشويه السمعة من خلال فبركة الصور والروايات واتهام الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان بالارتباط بالمليشيات أو العمالة لها. ولم يقتصر هذا النمط من الحملات على الإساءة المعنوية، بل ساهم في خلق بيئة عدائية خطرة تحولت فيها الاتهامات الرقمية إلى مبرر للاستهداف الميداني، بما في ذلك فتح بلاغات كيدية، أو محاولات اغتيال. وتفاقمت خطورة الوضع مع صدور أحكام وعقوبات وصلت إلى حد الإعدام بحق بعض المتهمين والمتهمات، في غياب أدلة دامغة، الأمر الذي ضاعف مستويات الخطر والوصم التي تتعرض لها النساء في سياق النزاع المسلح.[10]

أكدت المشاركات في الدراسة على أن هذا العنف ممنهج وهو امتداد للعنف الذي يمارس في الواقع ضد النساء، وأن هذا العنف يمارس من قبل الرجال ضد النساء وأحيانًا من نساء ضد نساء أخريات ،وأنه غير مرتبط بالخلفية السياسية للمرأة بشكل كبير حيث أن جميع النساء الفاعلات أو اللاتي حققن نجاحًا وظهورًا إعلاميًا يتعرضن للتنمر وبالحديث عن ذلك علقت مشاركة أخرى:

"أي ظهور إعلامي لأي سيدة ممكن يعرضها للمضايقة، المستنفرات مع الجيش تعرضن للتنمر وكذلك اللاتي مع الدعم السريع، النشاطات، سيدات الأعمال وغيرهن، وأصبح هذا سلوك عام لإخراج النساء من المشهد"[11]

[9] مقابلة شخصية، فاعلة نسوية مهتمة بتوثيق الحركات النسوية والقاعدية، بتاريخ 11 سبتمبر 2025

[10] تقرير حول الاعتقالات والاتهامات بالتعاون في السودان بعد حرب 15 أبريل 2023، حركة نون النسوية، متاح علي: https://noonmovement.org/wp-content/uploads/2025/06/Campaign-Full-Report-2.pdf

[11] مقابلة شخصية، ناشطة نسوية وسياسية، بتاريخ 2025/09/16.

أظهرت البيانات الأولية أن النساء ذوات الإعاقة يتعرضن لأنماط أكثر قسوة من العنف الرقمي، حيث لا يقتصر الأمر على التشهير أو التهديد بالقتل والاغتصاب، بل يشمل أيضًا السخرية من إعاقتهن واستخدامها كوسيلة للتقليل من قيمتهن. بعض المشاركات أوضحن أن التعليقات المسيئة غالبًا ما تركز على إعاقتهن كدليل على "عدم أهليتهن" للمشاركة في السياسة أو النقاش العام. فقد عبرت إحدى المشاركات وهي ناشطة سياسية مهتمة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة:

"وصلتني تهديدات بالقتل والاغتصاب أكثر من مرة وتمت ملاحقتي من قبل أشخاص مجهولين أثناء فترة الثورة بسبب مشاركتي في المواكب ورصد الانتهاكات التي تقوم بها أجهزة الأمن بحق المتظاهرين، وخلال نشاطي على منصة فيسبوك أتعرض للوصم بالإعاقة، واذكر تعليقات مثل "انتي ربنا شلاك عشان كدة" وأحيانًا "انتي الزيك دة مفروض يلموا في البيت وما يخلو يطلع برة"، وغيرها من الشتائم لأهلي ... وكانوا خايفيين علي جدًا ووصل الأمر إلى أنه أمي قالت لي لو كتبتي حاجة في الفيس أنا ما عافية ليك.. شعرت بالخوف والقلق وبقيت ما بطلع من البيت لفترة طويلة وكل خطواتي كانت محسوبة"[12]

إنعكس هذا الاستهداف على السلامة النفسية والاجتماعية للمشارِكات. فقد أكدت جميع المبحوثات في الدراسة شعورهن بالقلق المستمر والخوف من الاستهداف، فيما تحدثت أخريات عن العزلة وتراجع تفاعلهن مع محيطهن. قالت إحدى المشاركات:

"شعرت بالخوف الشديد على سلامتي وسلامة طفلتي بعد أن تم تهديدنا بالقتل عبر فيسبوك بسبب منشور عبرت فيه عن رأيي في انضمام حركة الحلو إلى الدعم السريع، وكان هذا التهديد ممنهج وأتي من مجموعة أشخاص ينتمون إلى إحدى الحركات المسلحة، وبقيت في هذا الحالة من الخوف والحيطة والحذر لمدة 6 شهور متواصلة إلى أن غيرت مكان سكني"[13]

كما امتد الأثر المباشر إلى أسر النساء اللاتي شملتهن الدراسة، ويلاحظ ذلك من خلال تضرر أسرهن عن طريق الوصم والسب والضرب في أحيان أخري، حيث أوضحت إحدى المشاركات أن والدها فقد وظيفته بسبب نشاطها السياسي وذكرت أن شقيقاتها تعرضوا للضرب والتنمر.

إضافة إلى ذلك امتد العنف الرقمي إلى الواقع الذي تعيشه النساء الفاعلات في المجال العام وإلى حياتهن الشخصية، فإن الوصم المصاحب لهن أدّى لضيق فرصهن وخياراتهن في الحياة العملية، وتقول إحدى المشاركات:

"فقدت فرصة الحصول على منحة دراسية في عام 2018 بسبب نشاطي في العمل السياسي والنسوي، وإلى الآن لم أتمكن من الحصول على وظيفة وتم منعي من العمل في الصحافة، وخوفًا من المساءلة من قبل السلطات امتنعت كل المنظمات والمؤسسات عن قبولي في العمل لديهم، وبسبب خوفهم وقلقهم الدائم علي أصيب أبي بمرض ارتفاع ضغط الدم وأصيبت أمي بالسكري ".[14]

[12] مقابلة شخصية، ناشطة نسوية مهتمة بقضايا الاعاقة، بتاريخ 2025/09/20

[13] مقابلة شخصية، فاعلة نسوية مهتمة بتوثيق الحركات النسوية والقاعدية، بتاريخ 2025/09/11

[14] المرجع نفسه.

كما أن تزايد العنف الرقمي أدى إلى تراجع الحضور السياسي للناشطات على المنصات الرقمية، بل انسحاب بعضهن من النقاشات العامة. وحسب الدراسة فإن أربعة من المبحوثات تركن العمل العام خوفًا من الملاحقة، وخمسة توقفن عن النشر والتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، وأفادت اثنين إلى استخدام حسابات بديلة بأسماء مستعارة خوفًا من العنف على منصة فيسبوك. كما أن بعض المشاركات امتنعن عن الظهور المباشر في الفعاليات المدنية والسياسية، وصرّحت أخرى بأنها أصبحت تغطي وجهها حتى لا يتعرف عليها الناس خوفًا من الملاحقة، وتقول مشاركة:

"بعد الحرب غيرت من طريقة عملي وتركت الشأن السياسي بسبب الاستقطابات والعنف وتوجهت إلى العمل الإنساني، والآن اعمل بإسم مستعار مع بعض غرف الطوارئ في السودان لتوفير الاحتياجات الإنسانية، وحسب دراسة قمنا بإجرائها من خلال تحليل 122 قصة فإن 80% من العنف يقع على النساء المدافعات عن حقوق الإنسان مباشرة و 50% يقع على الأهل لإجبارهم على إيقاف عمل بناتهم في الطوارئ.[15]"

أظهرت المقابلات أن للأسرة أدوارًا متباينة في تعامل النساء مع العنف الرقمي. فقد أشارت خمسة من المشاركات إلى أن أسرهن قدمن لهن دعمًا نفسيًا ومعنويًا أسهم في تعزيز صمودهن ومواصلتهن للنشاط العام رغم التهديدات، وقد وفر لهن هذا الدعم إحساسًا بالأمان والقدرة على الاستمرار. في المقابل، أوضحت مشاركة أخرى أن الخوف الذي يعيشه أغلب أفراد الأسر دفعهم إلى الضغط على بناتهم بشكل مباشر للتراجع عن العمل العام ووقف نشاطهن على وسائل التواصل الاجتماعي. كما تقول إحدى المشاركات:

" نساء كتار قفلوا صفحاتهم علي الفيسبوك عشان خايفين أو بقوا ما بنشروا ويتفاعلوا في القضايا العامة، عندي صحبتي أهلها شالوا منها تلفونها لأنها اتعرضت للتنمر في الميديا".[16]

وبالسؤال عن العلاقة بين العنف في العالم الافتراضي والواقع الحقيقي – اوضحت البيانات أن العنف الرقمي كانت له أضرار انتقلت إلى العالم الواقعي، وفيما يتعلق بالدعم أوضحت المشاركات أنهن لا يعرفن أي جهة تقدم الحماية أو الدعم النفسي أو القانوني، وأظهرت البيانات أن النساء في السودان يواجهن ظروفًا أصعب من النساء في الخارج فيما يخص الوصول إلى المنظمات التي توفر الحماية والعون القانوني. أتي الدعم الأكبر للنساء اللواتي شاركن في الدراسة من الأسرة وبعض الأصدقاء وزملاء العمل، وبعض التعاطف من المشاركين على وسائل التواصل الاجتماعي ووصفته إحدى المشاركات بأنه سلبي لأنه يأتي في شكل شفقة عليهن. بينت المقابلات أن مشكلة العنف الرقمي يصعب علاجها في الوقت الحالي لأنها تمثل انعكاس للعنف الذي أفرزته الحرب في الواقع، وترى بعض المشاركات أنه من الصعوبة بمكان القضاء على هذه الظاهرة في غياب مؤسسات الدولة وفي ظل استمرار الحرب. ومع ذلك، اقترحن بعض الإجراءات الممكنة للتخفيف من الأثر وتوفير حماية نسبية للنساء الناشطات.

[15] المرجع السابق نفسه.

[16] مقابلة شخصية، إعلامية وناشطة سياسية، بتاريخ، 2025/09/16.

"مافي جهات في أوغندا بتقدم دعم لو اتعرضت لعنف رقمي أو حماية، مرة لجأت لصديق عشان يعمل لي تأمين لصفحتي من الاختراق، ولحسن حظي لقيت فرصة اتلقي تدريب على السلامة الشخصية"[17]

رغم قسوة العنف الرقمي الذي طال الناشطات، إلا أن المقابلات كشفت عن مجموعة من الاستراتيجيات التي طورتها النساء لمقاومة هذه الممارسات ومحاولة الاستمرار في الفضاء العام. فقد لجأت بعض المشاركات إلى تعزيز الخصوصية عبر غلق حساباتهن أمام العامة وتخصيص المنشورات للأصدقاء فقط، فيما لجأت أخريات إلى تقييد التعليقات وحظر الأشخاص المتنمرين، أو استخدام حسابات بأسماء مستعارة، فيما اعتمدت أخريات على توثيق الانتهاكات ومشاركتها مع منظمات حقوقية دولية أو محلية كوسيلة لفضح المعتدين وخلق وعي مجتمعي. كما شكّل التضامن النسوي أحد أدوات المقاومة، إذ أوضحت بعض المشاركات أنهن يتبادلن الدعم النفسي والمادي ويقمن بحملات جماعية للرد على حملات التشويه. كما عبرت مشاركة في الدراسة:

"أكثر ما يجعلني أستمر في المقاومة هو يقيني التام أني وُلدت لأحيا، ولست حيًا لأني وُلدت".

بينما قالت مشاركة أخرى: "المقاومة نوع من الثبات على المبدأ "

تظهر هذه الاستراتيجيات أن النساء لم يقفن موقف المتلقي السلبي للعنف الرقمي، بل طورن وسائل متعددة للتكيف والمقاومة، ما يعكس قدرتهن على إعادة ابتكار مساحات المشاركة رغم محاولات الإقصاء.

4. النقاش والنتائج:

تكشف النتائج أن العنف الرقمي ضد الناشطات السياسيات في السودان لا يمكن النظر إليه باعتباره ممارسات فردية أو معزولة، بل هو ظاهرة ممنهجة ذات ارتباط مباشر بالسياق السياسي والاجتماعي للنزاع المسلح الدائر في السودان. إذ أظهرت البيانات أن الحملات المنظمة التي تستهدف الناشطات لا تقف عند حدود التشهير والتهديد، بل تتقاطع مع العنف الميداني من خلال بلاغات كيدية أو ملاحقات مباشرة، الأمر الذي يجعل من الفضاء الرقمي امتدادًا لساحة الحرب الواقعية. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التي تتحدث عن تحول الإنترنت في البيئات النزاعية إلى "ساحة حرب موازية"، حيث يُستخدم كسلاح سياسي وأمني للسيطرة على الخطاب العام وتقييد الأصوات المعارضة.[18]

من زاوية أخرى، تؤكد إفادات المشاركات أن العنف الرقمي في السودان يتسم بالطابع الممنهج الذي يستهدف جميع النساء الفاعلات بغض النظر عن انتماءاتهن أو مواقفهن السياسية. فقد تعرضت للتنمر والاستهداف ناشطات مؤيدات لأطراف مختلفة(مؤيدات للجيش، مؤيدات للدعم السريع، مؤيدات للحركات مسلحة، محايدات، مؤيدات لوقف الحرب)، وكذلك سيدات أعمال وصحفيات، مما يشير إلى أن جوهر الظاهرة مرتبط بظهور النساء في المجال العام أكثر من ارتباطه بخلفياتهن

---

[17] المرجع السابق نفسه

[18] رويدة كنعان، *العنف عبر الإنترنت وآثاره على المشاركة السياسية للناشطات السوريات " مواقع التواصل الاجتماعي نموذجاً*، الحركة السياسية النسوية السورية، 2023، متاح على: https://drive.google.com/file/d/1y58yGs5a_lFg4yv4zb9MpTKPel07wrv9/view

السياسية. هذه النتيجة تسلط الضوء على البنية الذكورية التي ما زالت تهيمن على الفضاءين الواقعي والرقمي معًا، وتؤكد ما ذهبت إليه الأدبيات حول "الفضاء العام المتحيز جندريًا"، حيث تُستخدم أدوات العنف، بما فيها الرقمية، لإعادة إنتاج البنية الذكورية التي أشارت إليها "فريزر" عند نقدها للفضاء العام الهابرماسي[19]. فكما كانت النساء مهمشات في الفضاء العام التقليدي، فإنهن اليوم يواجهن عنفًا رقميًا ممنهجًا يهدف إلى إسكات أصواتهن، ما يجعل من الفضاء الرقمي فضاءً عامًا متحيزًا جندريًا بدوره.

وتبرز بشكل خاص حالة النساء ذوات الإعاقة، اللواتي يواجهن أشكالًا مضاعفة من التمييز تتجاوز العنف الرقمي التقليدي لتشمل السخرية من إعاقتهن ووصمهن بعدم الأهلية للمشاركة السياسية أو النقاش العام. تكشف هذه الممارسات عن تداخل أشكال الاضطهاد وفق مقاربة *التقاطع*(Intersectionality))، التي ترى أن النساء لا يتعرضن للعنف بشكل متماثل، بل وفق تضافر عوامل متعددة مثل النوع الاجتماعي، الإعاقة، والموقع السياسي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما أوضحته Ortoleva & Lewis 2012[20] في وصفهما لحالة "التمييز المزدوج" الذي يجعل النساء ذوات الإعاقة في موقع هشاشة مضاعفة أمام مختلف أشكال العنف، بما في ذلك الرقمي مما ينتج أنماطاً مركبة من التمييز. ومن ثم، فإن استهداف النساء ذوات الإعاقة في الفضاء الرقمي يبيّن أن أي نقاش حول آليات الحماية أو السياسات لا يمكن أن يكون فعالًا إذا لم يراعِ خصوصيات الفئات الأكثر هشاشة.

أما على المستوى النفسي والاجتماعي، فقد بينت البيانات أن جميع المشاركات أشرن إلى شعور دائم بالخوف والقلق، في حين تحدثت أخريات عن العزلة وتراجع التفاعل مع محيطهن. كما امتد الاستهداف ليشمل الأسر، حيث فقد بعض أولياء الأمور وظائفهم أو تعرضوا للوصم والعنف بسبب نشاط بناتهم، الأمر الذي يشير إلى أن العنف الرقمي في السودان لا يستهدف الناشطات كأفراد فحسب، بل يمتد إلى شبكات الدعم الاجتماعي المحيطة بهن، في ما يشبه استراتيجية "العقاب الجماعي". هذا يتوافق مع دراسات سابقة ترى أن أحد أهداف العنف القائم على النوع هو تفكيك شبكات الدعم المحيطة بالنساء وإضعاف قدرتهن على الصمود والاستمرار.

وعلى الصعيد السياسي، فإن أبرز نتائج الدراسة تكمن في أن العنف الرقمي أدى إلى انسحاب عدد من الناشطات من العمل العام أو توقفهن عن النشر واستخدامهن لأسماء مستعارة خوفًا من الملاحقة. هذه النتيجة تثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل المشاركة السياسية للنساء في السودان، إذ أن تغييب أصواتهن من الفضاء الرقمي الذي يمثل اليوم أهم ساحة للنقاش العام والتعبئة السياسية يعني بالضرورة تراجع حضورهن في العملية السياسية. وتؤكد الأدبيات أن المشاركة الواسعة

[19] Nancy Fraser (1990), 'Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy', Social Text, 25/26, pp. 56-80.

[20] Ortoleva & Lewis (2012), Forgotten sisters: a report on violence against women with disabilities: an overview of its nature, scope, causes and consequences. Available on: https://repository.library.northeastern.edu/files/neu:332599

للنساء في المجال العام شرط أساسي لأي تحول ديمقراطي مستدام، وبالتالي فإن استهدافهن رقميًا يقوض فرص بناء نظام سياسي أكثر شمولًا وعدالة.

إجمالًا، توضح الدراسة أن العنف الرقمي في السودان ليس مجرد ظاهرة تقنية مرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، بل هو امتداد للعنف الذي أفرزته الحرب على أرض الواقع ، وأنه أداة ممنهجة لإقصاء النساء من المجال العام. وهو ما يستدعي التفكير في حلول وسياسات لا تقتصر على الحماية التقنية فحسب، بل تشمل إصلاحات قانونية ومؤسسية وثقافية، تأخذ بعين الاعتبار البعد الجندري والتقاطعي للظاهرة.

5. التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة، تقترح الورقة مجموعة من التوصيات العملية لمواجهة العنف الرقمي ضد الناشطات السياسيات في السودان، وذلك على ثلاثة مستويات: التضامن المجتمعي، الإصلاحات القانونية والمؤسسية، والتمكين الرقمي والإعلامي:

1. تعزيز شبكات التضامن المحلية والدولية من خلال ربط الناشطات داخل السودان بالمقيمات في الخارج للاستفادة من خبراتهن القانونية والتنظيمية، مع البناء على التجارب النسوية الناجحة في المنطقة (مثل مصر ولبنان).

2. تطوير آليات منهجية للتوثيق والأرشفة لتسجيل نضالات النساء والانتهاكات التي يتعرضن لها في الفضاءين الواقعي والرقمي، بما يسهم في إنتاج ذاكرة نسوية جماعية تعزز استمرارية النضال وتقاوم محاولات الإقصاء.

3. توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء عبر دعم جهود التنظيم الذاتي في أجسام وروابط ونقابات قاعدية قادرة على الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية.

4. مناصرة الإصلاحات التشريعية عبر جهود الضغط التي يقودها المجتمع المدني، بهدف تضمين نصوص واضحة لتجريم العنف الرقمي وتفعيل العقوبات الرادعة لضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

5. بناء قدرات النشاطات والفاعلات في المجال العام عبر مشاريع يقودها المجتمع المدني في مجالات التفاوض، الحماية الرقمية، والوعي القانوني، بما يعزز أدواتهن في مواجهة العنف.

6. تطوير حملات توعوية وإعلامية مستدامة تستند إلى فضح الممارسات المسيئة ومرتكبي العنف، بالاستفادة من التجارب السابقة مثل "افضح متحرش" و"انبوكسات"، بما يعزز إبقاء القضية ضمن أجندة النقاش العام.

7. تعزيز استخدام الآليات الرقمية الرسمية للإبلاغ عن الحسابات المسيئة، استنادًا إلى سياسات منصات التواصل الاجتماعي، لضمان تقليص الفضاءات الآمنة للمعتدين الرقميين وإغلاق حساباتهم.

6. المراجع والمصادر:

المقابلات:

1. مقابلة شخصية مع ناشطة في قضايا الإعاقة، بتاريخ 2025/09/20.
2. مقابلة شخصية مع نسوية وقيادية في إحدى الأحزاب السياسية، بتاريخ 2025/09/18.
3. مقابلة شخصية مع ناشطة نسوية وقيادية في إحدى الأحزاب السياسية، بتاريخ 2025/09/20.
4. مقابلة شخصية مع فاعلة نسوية مهتمة بتوثيق الحركات النسوية والقاعدية، بتاريخ 2025/09/11
5. مقابلة شخصية مع ناشطة نسوية مهتمة بقضايا الاشخاص ذوي الاعاقة، بتاريخ، 2025/09/19.
6. مقابلة شخصية مع ناشطة سياسية ونسوية، بتاريخ 2025/09/16.
7. مقابلة شخصية مع إعلامية وناشطة سياسية، بتاريخ، 2025/09/16.

المراجع العربية:

1. تقرير حول الاعتقالات والاتهامات بالتعاون في السودان بعد حرب 15 أبريل 2023، حركة نون النسوية، متاح علي: https://noonmovement.org/wp-content/uploads/2025/06/Campaign-Full-Report-2.pdf
2. د. نادية السقاف، الثورة الرقمية للمراة السودانية ورد الفعل العنيف، مايو 2023.
3. رويدة كنعان، العنف عبر الإنترنت وآثاره على المشاركة السياسية للناشطات السوريات "مواقع التواصل الاجتماعي نموذجاً، الحركة السياسية النسوية السورية، 2023، متاح على: https://drive.google.com/file/d/1y58yGs5a_lFg4yv4zb9MpTKPeI07wrv9/view
4. السودان.. تعديلات قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية أطلقت يد السلطات لخنق الرأي الآخر، 2020/12/8، متاح علي:https://url-shortener.me/5KR5
5. السودان: حجب الإنترنت يهدد تقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الطوارئ، منظمة العفو الدولية، 2024/3/8، متاح علي: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/03/sudan-internet-shutdown-threatens-delivery-of-humanitarian-and-emergency-services/
6. عبدالمنعم مادبو، حرب السودان.. قطع الاتصالات والعزلة التامة وجه آخر من المعاناة، 2024/4/11، متاح علي: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA

7. قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007، متاح على :
https://sherloc.unodc.org/cld/uploads/res/document/sdn/loi-2007_html/Sudan_e-crime-arabic.pdf

8. مروة جمال وعلي القماطي، ممرضات بالإكراه وأخريات "يبعن" في الأسواق.. روايات حول نساء مختطفات في السودان، موقع بي بي سي عربي، 16 أغسطس/ آب 2023، متاح على :
https://www.bbc.com/arabic/articles/cnly04jw9vyo

الإنجليزية:

1. Nancy Fraser (1990), 'Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy', Social Text, 25/26, pp. 56-80.

2. Ortoleva & Lewis (2012), Forgotten sisters: a report on violence against women with disabilities: an overview of its nature, scope, causes and consequences. Available on: https://repository.library.northeastern.edu/files/neu:332599

3. Emma fafge, Sudan's RSF and allies sexually abused victims from 8-75 years, UN mission says, October 29, 2024, available at: https://www.reuters.com/world/africa/sudans-rsf-allies-sexually-abused-victims-8-75-years-un-mission-says-2024-10-29/?utm_source=chatgpt.com

4. Datareportal. (2022). Digital 2022: Sudan. Retrieved from https://datareportal.com/reports/digital-2022-sudan

5. Sudan: A year into the conflict, the fog of war persists, 15/4/2024, available at: https://www.article19.org/resources/sudan-a-year-into-the-conflict-the-fog-of-war-persists/